المحاضرة الأولى
مدخل لدراسة القانون الجبائي

تمهيد

مما لا شك فيه أن المالية العامة بمختلف تجلياتها تعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي دولة في العصر الحديث وتعتمد عليها في تدبير شؤونها وإشباع الحاجيات العامة لمواطنيها، ومن هذا المنطلق لم يعد الدور المنوط بالدولة مقتصراً على الحفاظ على الأمن والسكينة العامة فقط، بل تداخلت وظائفها لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية، ولاسيما بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والدور الكبير الذي لعبه الفكر الكينزي في هذا الشأن، ومن أجل تمويل هذه الأنشطة المتشعبة، تبرز الجباية كأداة سيادية تمكن الدولة من اقتطاع جزء من الثروات الخاصة بالأشخاص وتوجيهها نحو المصلحة المشتركة.

إن دراسة القانون الجبائي لا تمثل مجرد تحليل لنصوص قانونية جافة تتعلق بفرض الضرائب وتحصيلها، بل هي غوص في أعماق فلسفة التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، فالقانون الجبائي من هذا المنطلق هو الفرع الذي ينظم العلاقة القانونية المعقدة بين الخزينة العامة، باعتبارها ممثلة للمجتمع وحاملة لامتيازات السلطة العامة من جهة، وبين المكلف بدفع الضريبة من جهة ثانية، هذا الأخير الذي يسعى لحماية ذمته المالية في إطار من المشروعية والدستورية، وتأسيساً على ذلك، تبرز أهمية دراسة القانون الجبائي ولاسيما لطلبة تخصص قانون الأعمال، باعتبار أن الإطار الكبير للضريبة ينصب على أموال رجال المال والأعمال.

وعليه سنحاول من خلال دراستنا في هذه المحاضرة التطرق إلى أولا تعريف القانون الجبائي، ثانيا بيان خصائصه، ثالثا بيان مصادره، رابعا بيان العلاقة بينه وبين غيره من فروع القانون الأخرى

أولا- تعريف القانون الجبائي

يُعرف القانون الجبائي (Droit Fiscal) لغة واصطلاحاً بأنه فرع من فروع القانون العام الداخلي الذي يتضمن القواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم العمليات الضريبية بجميع مراحلها، بدءاً من تحديد الوعاء الضريبي، مروراً بحساب التصفية، ووصولاً إلى آليات التحصيل وحل النزاعات الناشئة بين المكلفين بدفع الضريبة من جهة، والإدارة الجبائية من جهة أخرى.

كما يعرف أيضا بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الضرائب والرسوم، وتحدد كيفية فرضها وتحصيلها، وتبين الأشخاص الخاضعين لها، والوعاء الضريبي، والنسب المطبقة، والإعفاءات والجزاءات، كما تنظم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

وينطوي هذا القانون على أبعاد تقنية معقدة، حيث يجمع بين الجوانب القانونية الصارمة والمعطيات المحاسبية والاقتصادية، فالقانون الجبائي هو الأداة القانونية التي تترجم السياسة المالية للدولة وتمنحها القوة التنفيذية والإلزامية، ومن دونه تفتقر الجباية إلى سندها الشرعي والدستوري.

ويهدف القانون الجبائي أساساً إلى حماية الصالح العام عبر ضمان التدفقات المالية الضرورية لاستمرار المرافق العامة، وفي الوقت ذاته، يوفر ضمانات قانونية للمكلفين ضد تعسف الإدارة الجبائية وسلطاتها الواسعة، مما يجعله معياراً حقيقياً لمدى تقدم دولة القانون والمؤسسات.

وتتمثل أهمية القانون الجبائي في كونه وسيلة أساسية لتنظيم العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة، فهو يحدد حقوق وواجبات كل طرف، ويضمن تحصيل الضرائب وفقاً لقواعد قانونية واضحة، كما يساهم في حماية الخزينة العمومية من التهرب والغش الضريبي، ويضمن توزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين بصورة عادلة، إضافة إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا- خصائص القانون الجبائي

1- الطبيعة المالية للقانون الجبائي

يقصد بأن القانون الجبائي ذو طبيعة مالية أنه قانون يهتم بتنظيم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، بهدف توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، وبمعنى أخر إن الدولة تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من تسيير شؤونها وتقديم الخدمات للمواطنين، مثل بناء المدارس والمستشفيات، وإنشاء الطرق، ودفع أجور الموظفين، وتمويل الأمن والدفاع، ولكي تحصل الدولة على هذه الأموال فإنه لابد من أن تعتمد على عدة مصادر، من أهمها الضرائب والرسوم، ولاسيما أن هذه الأخيرة تحتل حيزا هاما من أيرادات الدولة حيث تصل أحيانا إلى ما يقارب 45 مليار دولار، وهي بالتالي توفر دخلا هاما للدولة الجزائرية يصل أحيانا إلى ضعف ما توفره الجباية البترولية.

كما أن القانون الجبائي هو الذي يحدد كيفية فرض الضرائب، والأشخاص الملزمين بدفعها، وكيفية حسابها وتحصيلها، فضلا على كونه يرتبط مباشرة بالمالية العامة للدولة، وذلك من خلال:

- توفير الإيرادات المالية: يساعد الدولة على جمع الأموال عن طريق الضرائب والرسوم.
- تمويل النفقات العامة: يسمح للدولة بتغطية مصاريفها، مثل التعليم والصحة والنقل والأمن.
- تنظيم الموارد المالية: يحدد القواعد التي يتم بموجبها تحصيل الأموال من المكلفين بالضريبة.
- تحقيق التوازن المالي: يساهم في توفير الموارد اللازمة لمواجهة احتياجات الدولة ونفقاتها.

ومن هنا تتجلى الطبيعة المالية للقانون الجبائي كونه يساهم في إدخال الأموال إلى خزينة الدولة، وهذا ما يفسر طبيعته المالية، وقولنا أن القانون الجبائي ذو طبيعة مالية لا ينفي عنه طبيعته القانونية، وإنما الطبيعة المالية تعني أن القانون الجبائي يهدف إلى توفير الموارد المالية للدولة وتغطية نفقاتها.، في حين الطبيعة القانونية تعني أن هذه الموارد يتم تحصيلها وفق قواعد قانونية ملزمة تحدد حقوق وواجبات كل من الدولة والمكلف بالضريبة.

2- الصفة الإلزامية والآمرة لقواعد القانون الجبائي

تعتبر القواعد الجبائية من القواعد الآمرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام العام، مما يعني أنه لا يجوز للأفراد أو المؤسسات الاتفاق على مخالفتها أو تعديل آثارها القانونية، وأي اتفاق خاص يقضي بتحمل شخص آخر للضريبة بدلاً من المكلف القانوني يعد باطلاً بطلاناً مطلقاً في مواجهة الإدارة.

وتستمد هذه الخاصية قوتها من مبدأ سيادة الدولة، حيث تملك الإدارة الجبائية سلطة التنفيذ المباشر واستخدام وسائل الإكراه القانوني كالجزاءات المالية والغرامات، والحجز الإداري، والمتابعة القضائية لضمان تحصيل الحقوق الضريبية دون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة من المكلف.

وتنعكس هذه الصفة الإلزامية أيضاً على تفسير النصوص الجبائية، حيث يجب تطبيق النصوص حرفياً وبصرامة دون التوسع في التفسير ضد مصلحة المكلف أو لصالح الإدارة، لأن فرض الالتزام المالي يقتضي وضوحاً كاملاً وسنداً تشريعياً لا يحتمل التأويل الضمني.

3- واقعية واستقلالية القانون الجبائي

يتميز القانون الجبائي بالواقعية المستقلة، حيث لا يكتفي بالمفاهيم النظرية أو التكييفات القانونية التقليدية الواردة في القانون المدني أو التجاري، بل ينظر إلى الحقائق الاقتصادية والواقع المالي الفعلي للعمليات والتصرفات، فعلى سبيل المثال، قد يعتبر القانون الجبائي عقداً مدنياً باطلاً بمثابة تصرف منشئ للضريبة طالما أن هذا العقد قد رتب أثراً مالياً وربحاً حقيقياً لأحد الأطراف، لأن الضريبة تتبع المادة الخاضعة والقدرة التكليفية الفعلية للمكلف بصرف النظر عن صحة التصرف من عدمها في الفروع القانونية الأخرى.

إن هذه الاستقلالية تمنح المشرع الجبائي صياغة مفاهيم خاصة به وتعاريف ذاتية لبعض المصطلحات مثل الدخل، المؤسسة المستقرة، العقار بما يتلاءم مع الفعالية الجبائية ومنع التهرب الضريبي، مما يجعله قانوناً قائماً بذاته وله آلياته التفسيرية المنفصلة.

4- مرونة قواعد القانون الجبائي

يتسم القانون الجبائي بالمرونة الشديدة والسرعة في مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والتقنية، فهو ليس قانوناً ساكناً كالقانون المدني أو القانون التجاري أو قانون الأسرة، بل يتغير بشكل سنوي ودوري عبر قوانين المالية والميزانية ليلائم الاحتياجات المالية الآنية للدولة.

وتظهر هذه الخاصية جلياً في مواجهة الاقتصاد الرقمي الحديث والتجارة الإلكترونية، حيث يسارع المشرع الجبائي إلى تعديل النصوص لفرض ضرائب على المعاملات الافتراضية، والخدمات السحابية، والعملات المشفرة لضمان عدم ضياع حقوق الخزينة العامة.

كما تلعب الظروف الاستثنائية كالأزمات الاقتصادية أو الصحية دوراً كبيراً في تعديل القواعد الجبائية عبر إقرار إعفاءات مؤقتة أو تأجيل التحصيل أو فرض رسوم تضامنية جديدة، مما يبرز طبيعته الديناميكية المرنة للغاية.

5- القانون الجبائي قانون سيادي

عندما نقول إن القانون الجبائي قانون سيادي، فإننا نقصد بهذا أن الدولة تمتلك سلطة فرض الضرائب والرسوم على الأفراد والمؤسسات، وذلك باعتبارها صاحبة السيادة والسلطة العليا داخل إقليمها، فالدولة هي التي تملك الحق في فرض الضرائب على المواطنين والمؤسسات، وتحديد كيفية دفعها وتحديد قيمتها وشروط تحصيلها، ولكن يجب أن تمارس هذه السلطة وفقاً للدستور والقوانين.

وتتجلى مظاهر سيادة القانون الجبائي من خلال ما يلي:

* سلطة فرض الضرائب: للدولة الحق في إنشاء الضرائب والرسوم عن طريق السلطة المختصة قانوناً.
* سلطة تحديد الوعاء الضريبي: أي تحديد الأموال أو المداخيل أو الأنشطة التي تخضع للضريبة.
* سلطة تحصيل الضرائب: للدولة الحق في مطالبة المكلفين بدفع الضرائب المستحقة.
* سلطة الرقابة والمتابعة: للدولة الحق في مراقبة التصريحات الجبائية والتأكد من احترام المكلفين لالتزاماتهم.
* سلطة فرض العقوبات: يمكن للدولة فرض عقوبات قانونية على الأشخاص الذين يخالفون الأحكام الجبائية.

ثالثا- مصادر القانون الجبائي

يُعتبر القانون الجبائي من أهم فروع القانون العام، نظراً للدور البارز الذي يؤديه في تنظيم الموارد المالية للدولة وتوفير الأموال الضرورية لتغطية الأعباء العامة، والقانون الجبائي مثله مثل باقي القوانين يستمد قواعده من مجموعة من المصادر القانونية التي تختلف من حيث قوتها القانونية ودرجة إلزاميتها، وتتمثل أساساً في المصادر الداخلية، مثل الدستور والتشريع والتنظيم، والمصادر الخارجية، مثل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إضافة إلى بعض المصادر التفسيرية والاحتياطية، مثل القضاء والفقه.

وتكتسي دراسة مصادر القانون الجبائي أهمية كبيرة في النظام القانوني للضريبة، لأنها تساعد على معرفة الأساس القانوني الذي تستند إليه الدولة في فرض الضرائب، وتوضح الحدود التي يجب على الإدارة الجبائية احترامها عند تطبيق القواعد الضريبية، كما تضمن حماية حقوق المكلفين بالضريبة وتوفر لهم الضمانات القانونية اللازمة لحمايتهم من التعسف.

1- المصادر الرسمية الداخلية للقانون الجبائي

يقصد بالمصادر الداخلية للقانون الجبائي مجموعة القواعد القانونية التي تصدر عن السلطات المختصة داخل الدولة، والتي تشكل الأساس القانوني لفرض الضرائب وتنظيمها وتحصيلها، وتتمثل أهم هذه المصادر في الدستور، والتشريع، والتنظيم، مع مراعاة التدرج في قوتها القانونية.

أ- الدستور

يُعتبر الدستور المصدر الأسمى للقواعد القانونية في أي دولة، وهو مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد نظام الحكم، وتنظم السلطات العامة، وتبين اختصاصاتها، كما تكرس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وتظهر أهمية الدستور باعتباره مصدراً للقانون الجبائي في أنه يضع المبادئ والضوابط الدستورية التي يجب احترامها عند إنشاء الضرائب وتعديلها وتحصيلها.

وبالرجوع غلة نص المادة 82 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82، نجدها تنص بقولها: "" **لا تُحدَث أيّة ضريبة إلاّ بمقتضى القانون.**

كل المكلفين بالضريبة متساوون أمام الضريبة، ويحدد القانون حالات وشروط الإعفاء الكلي أو الجزئي منها.

الضريبة من واجبات المواطنة.

لا تحدث بأثر رجعي، أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه.

كل فعل يهدف إلى التحايل على مبدأ المساواة بين المكلفين بالضريبة، يعد مساسا بمصالح المجموعة الوطنية.

يعاقب القانون على التهرب والغش الضريبي"".

وتتمثل أهم المبادئ الدستورية المرتبطة بالمجال الجبائي فيما يلي:

*** مبدأ الشرعية الجبائية**

إن مبدأ الشرعية الجبائية يعد من أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون الجبائي، ويقصد به أنه لا يجوز فرض أي ضريبة أو رسم أو تعديلهما أو إلغاؤهما إلا بموجب قانون صادر عن السلطة المختصة، ويترتب على ذلك أن الإدارة الجبائية لا تستطيع إنشاء ضرائب جديدة من تلقاء نفسها، بل يجب أن تستند إلى نص قانوني يسمح لها بذلك، ويهدف هذا المبدأ إلى حماية المكلفين بالضريبة من التعسف، وضمان عدم فرض أعباء مالية عليهم دون أساس قانوني.

*** مبدأ المساواة أمام الضريبة**

ويقصد بمبدأ المساواة أمام الضريبة ضرورة معاملة المكلفين بالضريبة معاملة عادلة، وعدم التمييز بينهم دون مبرر قانوني، فالأشخاص الذين يوجدون في نفس الظروف والمراكز القانونية يجب أن يخضعوا لنفس القواعد الضريبية، مع إمكانية اختلاف المعاملة الضريبية إذا اختلفت القدرة التكليفية أو طبيعة النشاط، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق العدالة الجبائية وتوزيع الأعباء العامة بين المواطنين بطريقة منصفة.

*** مبدأ المساهمة في الأعباء العامة**

يقوم هذا المبدأ على ضرورة مساهمة الأفراد في تمويل النفقات العامة، كل حسب قدرته التكليفية ووفقاً لما يحدده القانون، فالدولة تحتاج إلى الموارد المالية لتوفير الخدمات العامة، ولذلك تفرض الضرائب على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفق قواعد قانونية محددة.

*** مبدأ حماية الحقوق والحريات**

يضع الدستور حدوداً لسلطة الدولة في المجال الجبائي، بحيث لا يجوز للإدارة المساس بحقوق المكلفين بالضريبة أو فرض التزامات عليهم خارج الإطار القانوني، كما يضمن لهم الاستفادة من الضمانات القانونية، مثل حق التقاضي والطعن في القرارات الجبائية وفقاً للإجراءات المحددة قانوناً.

فأهمية الدستور في القانون الجبائي تتمثل في أنه يضع الإطار الأعلى الذي يجب أن تحترمه جميع النصوص الجبائية، فلا يجوز لأي قانون أو تنظيم أن يخالف أحكامه ومبادئه.

ب- التشريع

يعد التشريع من أهم المصادر الرسمية للقانون الجبائي، ويقصد به مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر عن السلطة المختصة وفقاً للإجراءات المحددة في الدستور، ويحتل التشريع مكانة أساسية في المجال الجبائي، لأن إنشاء الضرائب وتحديد وعائها ونسبها وكيفيات تحصيلها يجب أن يستند إلى نص قانوني.

وينقسم التشريع الجبائي إلى عدة أنواع:

*** القوانين العادية**

ويقصد بالقوانين العادية النصوص القانونية التي يصدرها البرلمان في إطار اختصاصاته التشريعية، وتعتبر من أهم المصادر التي تنظم المسائل الجبائية، وتتضمن هذه القوانين الأحكام المتعلقة بإنشاء الضرائب وتحديد المكلفين بها، وبيان الوعاء الضريبي والنسب المطبقة وكيفية التحصيل والإعفاءات، ومن أمثلة القوانين الجبائية في الجزائر:

+ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
+ قانون الضرائب غير المباشرة.
+ قانون الرسوم على رقم الأعمال.
+ قانون التسجيل.
+ قانون الطابع.
+ قانون الإجراءات الجبائية.

وقد خصص المشرع لكل قانون مجالاً معيناً لتنظيم نوع من الضرائب أو الإجراءات المرتبطة بها.

*** قوانين المالية**

تُعتبر قوانين المالية من أهم المصادر العملية للقانون الجبائي في الجزائر، وهي القوانين التي تتضمن الأحكام المتعلقة بموارد الدولة ونفقاتها، وتحدد التوازنات المالية والميزانية العامة، وتكتسي أهمية خاصة في المجال الجبائي لأنها تتضمن عادة أحكاماً تتعلق بإنشاء بعض الضرائب أو تعديلها أو إلغائها، كما تتضمن تعديلات على القوانين الجبائية المعمول بها، وتتمثل أهم وظائف قوانين المالية في:

- تعديل نسب بعض الضرائب والرسوم.
- إنشاء تدابير وإجراءات جبائية جديدة وفقاً للدستور.
- تحديد بعض حالات الإعفاء والتخفيضات الضريبية.

- تشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي عن طريق التحفيزات الجبائية.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

ومثال ذلك قد يتضمن قانون المالية لسنة معينة تخفيضاً ضريبياً لفائدة بعض الأنشطة الاقتصادية، أو تعديلاً في نسبة الرسم على القيمة المضافة، أو تدابير جديدة لتحسين التحصيل الجبائي، وتتميز قوانين المالية بأنها تساهم في تكييف النظام الجبائي مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولذلك تصدر عادة بصورة دورية.

*** الأوامر التشريعية**

الأمر هو نص قانوني يصدر عن رئيس الجمهورية في الحالات والشروط التي يسمح بها الدستور، ويكون له أثر تشريعي وفقاً للإجراءات الدستورية المتعلقة به، وقد استُعملت الأوامر في الجزائر لإصدار عدد من النصوص الجبائية الأساسية، ومن أمثلتها:

- الأمر رقم: 76-101، المؤرخ في: 9 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المعدل والمتمم.
- الأمر رقم: 76-102، المؤرخ في: 9 ديسمبر 1976، المتعلق بقانون الرسم على رقم الأعمال، المعدل والمتمم.
- الأمر رقم: 76-103، المؤرخ في: 9 ديسمبر 1976، المتعلق بقانون الطابع، المعدل والمتمم.
- الأمر رقم: 76-104، المؤرخ في: 9 ديسمبر 1976، المتعلق بقانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم.
- الأمر رقم: 76-105، المؤرخ في: 9 ديسمبر 1976، المتعلق بقانون التسجيل، المعدل والمتمم.

وتكمن أهمية هذه الأوامر في أنها ساهمت تاريخياً في بناء وتأسيس النظام الجبائي الجزائري.

*** القوانين العضوية المتعلقة بالمالية**

تُعد القوانين العضوية من النصوص القانونية التي تنظم بعض المسائل الأساسية المتعلقة بتنظيم السلطات العامة والمالية العمومية، وتحتل مرتبة خاصة في التدرج القانوني، وفي المجال المالي، يُعتبر القانون العضوي رقم 18-15، المؤرخ في: 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، من النصوص المهمة التي تنظم إعداد قوانين المالية ومحتواها وكيفيات التصويت عليها وتنفيذها والرقابة عليها، مع مراعاة تعديلاته اللاحقة، وتظهر أهميته بالنسبة للقانون الجبائي في تنظيم الإطار القانوني الذي تُدرج ضمنه الأحكام المالية والجبائية في قوانين المالية.

ت- التنظيم

تُعتبر النصوص التنظيمية مصدراً مهماً من مصادر القانون الجبائي، وهي النصوص التي تصدرها السلطة التنفيذية من أجل توضيح كيفية تطبيق القوانين وتنفيذها، فالقانون الجبائي لا يقتصر على القواعد التي يضعها

المشرع، بل يحتاج أيضاً إلى نصوص تنظيمية توضح الإجراءات العملية التي يجب اتباعها من طرف الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، وتتمثل أهم أنواع النصوص التنظيمية فيما يلي:

*** المراسيم الرئاسية**

هي نصوص تنظيمية تصدر عن رئيس الجمهورية في إطار الصلاحيات التي يمنحها له الدستور والقوانين، وقد تتعلق بتنظيم بعض المسائل المالية والجبائية أو تحديد كيفيات تطبيق بعض الأحكام القانونية.

*** المراسيم التنفيذية**

هي نصوص تصدر عن الوزير الأول أو رئيس الحكومة بحسب الحالة الدستورية، بهدف توضيح كيفية تنفيذ القوانين وتطبيقها، وتساعد هذه المراسيم على تنظيم الإجراءات المتعلقة بالمجال الجبائي وتحديد بعض الشروط والكيفيات التطبيقية، ومثال ذلك صدور مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات تطبيق بعض الأحكام المتعلقة بالإجراءات الإدارية والجبائية.

*** القرارات الوزارية**

هي قرارات تصدر عن الوزراء المختصين، وخاصة الوزير المكلف بالمالية، بهدف تنظيم بعض المسائل التطبيقية المتعلقة بالمجال الجبائي، وقد تتعلق بتحديد النماذج والوثائق والإجراءات الإدارية التي يستعملها المكلفون بالضريبة والإدارة الجبائية.

*** التعليمات والمناشير الإدارية**

تصدر الإدارة الجبائية تعليمات ومناشير لتوضيح كيفية تطبيق النصوص الجبائية وتوحيد تفسيرها بين مختلف المصالح التابعة لها، وتساعد هذه التعليمات على ضمان حسن سير الإدارة الجبائية وتجنب الاختلاف في تطبيق القوانين، ولكن يجب التمييز بين النصوص التنظيمية الملزمة في حدود اختصاصها، وبين المناشير والتعليمات الإدارية التي تهدف أساساً إلى توجيه المصالح الإدارية وتفسير النصوص، فلا يجوز لهذه الأخيرة إنشاء ضريبة جديدة أو مخالفة القانون.

وتتجلى أهمية النصوص التنظيمية في تسهيل تطبيق القوانين الجبائية وتوضيح الإجراءات العملية التي قد لا يتناولها القانون بالتفصيل، مع ضرورة احترامها لمبدأ الشرعية الجبائية والتدرج القانوني.

2- المصادر الرسمية الدولية للقانون الجبائي

لا تقتصر مصادر القانون الجبائي على المصادر الداخلية فقط، بل تمتد إلى المصادر الدولية التي تساهم في تنظيم العلاقات الجبائية بين الدول، خاصة في ظل تطور التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول، وتتمثل أهم المصادر الدولية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وخاصة الاتفاقيات الجبائية المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

أ- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

يقصد بالاتفاقيات الدولية الاتفاقات التي تبرم بين دولتين أو أكثر، بهدف تنظيم مسائل معينة وتحقيق التعاون فيما بينها، وتُعتبر الاتفاقيات الدولية مصدراً مهماً للقانون الجبائي، لأنها تساهم في تنظيم العلاقات الضريبية الدولية وتحديد كيفية فرض الضرائب على الأشخاص والأنشطة التي ترتبط بأكثر من دولة، وتظهر أهميتها في عدة جوانب:

*** اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي**

ويُقصد بالازدواج الضريبي أن يخضع نفس الدخل أو الربح للضريبة مرتين أو أكثر في دولتين مختلفتين أو أكثر، بسبب اختلاف القواعد الجبائية المعتمدة في كل دولة، ولمعالجة هذه المشكلة، تبرم الدول اتفاقيات تهدف إلى توزيع الاختصاص الضريبي بينها، وتحديد الدولة التي لها الحق في فرض الضريبة أو منح الإعفاء أو التخفيض وفقاً لأحكام الاتفاقية، ومثال ذلك إذا كان شخص يقيم في الجزائر ويحقق دخلاً من نشاط اقتصادي في دولة أخرى، فقد يخضع هذا الدخل للضريبة في الدولتين وفق القواعد الداخلية، وهنا يمكن أن تتدخل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين الدولتين لتحديد كيفية معالجة هذا الدخل ومنع فرض الضريبة مرتين دون مراعاة الاتفاقية.

*** اتفاقيات مكافحة التهرب الضريبي**

تسعى الدول من خلال هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون في مكافحة التهرب والغش الضريبي، خاصة عندما يتعلق الأمر بأموال أو أنشطة موجودة خارج الدولة، وتقوم هذه الاتفاقيات على تبادل المعلومات الجبائية والتعاون بين الإدارات الضريبية بما يساعد على الكشف عن المداخيل والأموال التي يحاول بعض المكلفين إخفاءها.

*** اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار**

تساهم بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار في تنظيم المعاملة المالية والضريبية للمستثمرين الأجانب، وتحديد بعض الضمانات والحوافز التي تمنح لهم وفقاً للقوانين والاتفاقيات المعمول بها، وتساعد هذه الاتفاقيات على توفير مناخ قانوني يشجع الاستثمار والتبادل الاقتصادي بين الدول.

ب- مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الجزائري

تكتسب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وفق الشروط الدستورية مكانة قانونية مهمة في النظام القانوني الجزائري، وهي مكانة أدنى من الدستور، وأسمى من القوانين، فالدستور الجزائري يحدد شروط المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما ينظم مكانتها بالنسبة إلى القوانين الداخلية، وبالتالي يجب على الجهات المختصة مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية النافذة عند تطبيق القواعد الجبائية، وفقاً للشروط الدستورية والقانونية، ومثال ذلك إذا كانت هناك اتفاقية بين الجزائر ودولة أخرى لتجنب الازدواج الضريبي، فإن الإدارة الجبائية ملزمة بمراعاة أحكام هذه الاتفاقية عند معالجة الحالات التي تدخل في نطاق تطبيقها، وتكمن أهمية هذا المصدر في أنه يساهم في تحقيق التعاون الجبائي الدولي، وحماية المكلفين من الازدواج الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود.

3- المصادر التفسيرية والاحتياطية للقانون الجبائي

إلى جانب المصادر الرسمية التي تنشئ القواعد الجبائية، توجد مصادر أخرى تساعد على تفسير هذه القواعد وتوضيح كيفية تطبيقها، خاصة في الحالات التي يكون فيها النص القانوني غامضاً أو يحتمل أكثر من معنى، وتتمثل أهم هذه المصادر في الاجتهاد القضائي والفقه، إضافة إلى بعض الممارسات الإدارية التي تساعد على توحيد تطبيق النصوص الجبائية، دون أن تكون لها سلطة إنشاء الضرائب.

أ- الاجتهاد القضائي

يقصد بالاجتهاد القضائي مجموعة الأحكام والقرارات التي تصدرها الجهات القضائية عند الفصل في النزاعات المعروضة عليها، والتي تتعلق بتفسير النصوص القانونية وتطبيقها على الوقائع، ويُعتبر الاجتهاد القضائي مصدراً تفسيرياً مهماً للقانون الجبائي، لأنه يساعد على توضيح الأحكام الجبائية وبيان كيفية تطبيقها عند وجود نزاع بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وتظهر أهميته في عدة جوانب:

*** تفسير النصوص الجبائية**

قد تكون بعض النصوص الجبائية غامضة أو غير واضحة، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وهنا يتدخل القضاء لتفسير النصوص القانونية وتحديد المعنى الصحيح لها، بما يساعد على توحيد تطبيق القانون وتحقيق الاستقرار القانوني، ومثال ذلك إذا اختلف المكلف بالضريبة مع الإدارة حول تطبيق نص قانوني يتعلق بالإعفاء الضريبي، يمكن للجهة القضائية المختصة الفصل في النزاع وتحديد مدى أحقية المكلف في الاستفادة من الإعفاء.

*** حماية حقوق المكلفين بالضريبة**

يساهم القضاء في حماية المكلفين بالضريبة من القرارات الجبائية غير المشروعة، حيث يمكنهم اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة للطعن في القرارات التي يرون أنها مخالفة للقانون، وبذلك يشكل الاجتهاد القضائي ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين سلطة الإدارة الجبائية وحقوق المكلفين بالضريبة.

*** مراقبة مشروعية أعمال الإدارة الجبائية**

يسمح القضاء بمراقبة مدى احترام الإدارة الجبائية للقوانين والإجراءات المعمول بها، والتأكد من عدم تجاوزها للاختصاصات الممنوحة لها قانوناً، فإذا ثبت أن الإدارة أصدرت قراراً مخالفاً للقانون، يمكن للقضاء اتخاذ القرار المناسب وفقاً لاختصاصه والإجراءات المقررة.

*** تحقيق الاستقرار في المعاملات الجبائية**

يساهم الاجتهاد القضائي في توحيد تفسير النصوص الجبائية، مما يقلل من الاختلاف في تطبيقها ويساعد المكلفين بالضريبة على معرفة حقوقهم والتزاماتهم، ومن المهم الإشارة إلى أن الاجتهاد القضائي لا يُنشئ ضريبة جديدة، وإنما يفسر النصوص القانونية الموجودة ويطبقها على النزاعات المعروضة عليه.

ب- الفقه

ويقصد بالفقه مجموعة الآراء والدراسات والأبحاث التي يقدمها رجال القانون والباحثون والأساتذة الجامعيون والمتخصصون في المجال القانوني، بهدف شرح القواعد القانونية وتحليلها وتفسيرها، ويُعتبر الفقه مصدراً تفسيرياً مهماً للقانون الجبائي، لأنه يساعد على فهم النصوص الجبائية وتوضيح المفاهيم التي تتضمنها، كما يساهم في تطوير الفكر القانوني والبحث عن حلول للمشكلات التي تطرحها الممارسة الجبائية، وتتمثل أهم وظائف الفقه في:

*** تفسير النصوص الجبائية**

يساهم الفقه في شرح النصوص القانونية المتعلقة بالضرائب والرسوم، وتوضيح المصطلحات والمفاهيم الجبائية التي قد تكون معقدة، ومثال ذلك يقوم الباحثون بشرح مفهوم الوعاء الضريبي، ومفهوم الواقعة المنشئة للضريبة، ومبدأ الشرعية الجبائية، وتوضيح كيفية تطبيقها.

*** تحليل المشكلات الجبائية**

يساعد الفقه على دراسة المشكلات التي تظهر أثناء تطبيق القوانين الجبائية، مثل التهرب الضريبي والازدواج الضريبي والمنازعات الجبائية، كما يقدم الباحثون اقتراحات وحلولاً تساعد المشرع على تحسين التشريع الجبائي وتطويره.

*** المساهمة في تطوير التشريع الجبائي**

تساعد الدراسات والأبحاث الفقهية المشرع على اكتشاف النقائص الموجودة في القوانين الجبائية، واقتراح تعديلات تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

*** توضيح العلاقة بين القانون الجبائي وفروع القانون الأخرى**

يساهم الفقه في دراسة علاقة القانون الجبائي بالقانون الدستوري والإداري والمدني والتجاري والجنائي، مما يساعد على فهم مكانته داخل المنظومة القانونية، وتتجلى أهمية الفقه في كونه يساعد على فهم القانون الجبائي وتطويره، لكنه لا يتمتع بالقوة الإلزامية التي يتمتع بها التشريع، بل تظل آراؤه اجتهادات علمية يمكن الاستفادة منها.

للاطلاع أكثر على المصادر الرسمية للقانون الجبائي الجزائري، الرجاء الدخول إلى موقع المديرية العامة للضرائب المتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.mfdgi.gov.dz/legislation-fiscale-ar?utm_source=chatgpt.com

رابعا- علاقة القانون الجبائي بغيره من القوانين الأخرى

1- العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الدستوري

يرتبط القانون الجبائي بعلاقة متينة بالقانون الدستوري؛ فالدستور هو الذي يضع الضمانات الأساسية للمواطنين ويقيد يد السلطة التنفيذية عبر إقرار مبدأ المساواة في تحمل الأعباء العامة ومبدأ الشرعية، ويعتبر أي خرق لهذه المبادئ سبباً للحكم بعدم دستورية النص الجبائي.

حيث يعد القانون الجبائي أحد فروع القانون العام، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الضرائب والرسوم، وتحدد كيفية فرضها وتحصيلها، كما تنظم العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة، في حين أن القانون الدستوري الذي يعد هو الأخر أحد أهم فروع القانون العام،فإنه يهتم بتنظيم السلطات العامة في الدولة، وتحديد اختصاصاتها، وبيان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

وتظهر العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الدستوري من خلال ارتباط النظام الضريبي بالدستور، باعتباره أسمى قانون في الدولة، وكونه يحدد المبادئ الأساسية التي يجب احترامها عند فرض الضرائب وتحصيلها.

ومن هنا تتجلى العلاقة بين كل من القانون الجبائي والقانون الدستوري حيث يؤثر القانون الدستوري بشكل مباشر على القانون الجبائي، باعتبار أن الدستور هو المصدر الأعلى للقواعد القانونية في الدولة، وبالتالي يجب أن تتوافق القوانين الجبائية معه وألا تعارض أحكامه تحت طائلة الحكم بعدم دستوريتها من طرف المحكمة الدستورية بعد إخطارها من طرف مجلس الدولة، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

*** تكريس مبدأ الشرعية الجبائية**

يُعد مبدأ الشرعية الجبائية من أهم المبادئ التي تربط القانون الجبائي بالقانون الدستوري، ويقصد به أنه لا يجوز فرض أي ضريبة أو رسم أو تعديلهما أو إلغاؤهما إلا بموجب قانون صادر عن السلطة المختصة، فلا يمكن لأي جهة إدارية أن تفرض ضريبة من تلقاء نفسها دون وجود أساس قانوني، ويهدف هذا المبدأ إلى حماية المكلفين بالضريبة من التعسف، وضمان خضوع الدولة للقانون، ومثاله أنه لا تستطيع الإدارة الضريبية فرض ضريبة جديدة على المواطنين دون وجود نص قانوني يسمح بذلك.

*** تكريس مبدأ المساواة أمام الضريبة**

يضمن الدستور مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون، وينعكس هذا المبدأ على المجال الجبائي كذلك من خلال ضرورة معاملة المكلفين بدفع الضريبة معاملة عادلة، وعدم التمييز بينهم دون مبرر قانوني، ويعني ذلك أن الأشخاص الذين يوجدون في نفس الظروف والمراكز القانونية يجب أن يخضعوا لنفس القواعد الضريبية، ولكن هذا لا يعني عدم اختلاف المعاملة الضريبية بين الأشخاص إذا كانت هناك اختلافات موضوعية، مثل اختلاف مستوى الدخل أو طبيعة النشاط الاقتصادي، ومثال ذلك إمكانية اختلاف الضريبة المفروضة على شخص ذي دخل مرتفع عن الضريبة المفروضة على شخص ذي دخل منخفض، تحقيقاً للعدالة الجبائية.

*** تكريس مبدأ العدالة الجبائية**

يساهم القانون الدستوري في توجيه النظام الجبائي نحو تحقيق العدالة بين المكلفين، بحيث يتحمل كل شخص العبء الضريبي وفقاً للمعايير التي يحددها القانون، فالهدف ليس فرض الضرائب بصورة عشوائية، وإنما توزيع الأعباء العامة بطريقة عادلة تراعي القدرة التكليفية للأفراد والمؤسسات.

*** تحديد اختصاص السلطات في المجال الجبائي**

يحدد الدستور اختصاصات السلطات العامة، وخاصة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وهو ما ينعكس على المجال الجبائي، فالسلطة التشريعية تتولى سن القوانين المتعلقة بالضرائب وفقاً للاختصاصات والإجراءات الدستورية، بينما تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها من خلال الإدارة الجبائية، وبالتالي فإن الدستور يحدد الإطار العام الذي تمارس داخله السلطات اختصاصاتها الجبائية.

– هذا ولا تقتصر العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الدستوري على تأثير الدستور في القواعد الجبائية فقط، بل يمتد التأثير أيضاً إلى الجانب المالي للدولة، ويظهر ذلك من خلال:

*** تمويل المؤسسات والسلطات الدستورية**

حيث تساهم الضرائب التي تحصلها الدولة في توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير المؤسسات الدستورية، مثل البرلمان والحكومة والهيئات القضائية، وضمان استمرار عملها وأداء مهامها.

*** ضمان استمرارية المرافق العامة**

حيث تسمح الإيرادات الجبائية للدولة بتمويل المرافق العامة التي تنفذ من خلالها السياسات والوظائف الدستورية، مثل التعليم والصحة والأمن والقضاء، وبالتالي فإن القانون الجبائي يساهم بصورة غير مباشرة في ضمان التطبيق الفعلي للوظائف التي يحددها الدستور.

*** تحقيق الحقوق والحريات الدستورية**

تساهم الموارد الجبائية في تمويل الخدمات العامة التي تساعد الدولة على ضمان ممارسة الأفراد لحقوقهم الدستورية، مثل الحق في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، فوجود الحقوق والحريات في الدستور يحتاج إلى موارد مالية وإمكانات مادية حتى تتمكن الدولة من تجسيدها على أرض الواقع.

وفي الأخير تتجلى العلاقة التكاملية بين القانونين في أن القانون الدستوري يضع المبادئ والضوابط الأساسية التي تحكم النظام الجبائي، بينما يتولى القانون الجبائي ترجمة هذه المبادئ إلى قواعد قانونية وإجراءات عملية.

فالقانون الدستوري يضمن حماية حقوق المكلفين بالضريبة، ويقيد حدود سلطة الدولة في فرض الضرائب، في حين يساهم القانون الجبائي في توفير الموارد المالية اللازمة لتمكين الدولة من أداء وظائفها الدستورية.

وعليه، يمكن القول إن القانونين يكمل أحدهما الآخر، فلا يمكن ممارسة السلطة الجبائية بصورة مشروعة دون احترام المبادئ الدستورية، كما لا يمكن للدولة تحقيق أهدافها الدستورية دون موارد مالية كافية.

2- العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الإداري

يعد كل من القانون الجبائي والقانون الإداري من فروع القانون العام، حيث يرتبطان بتنظيم نشاط الدولة وعلاقتها بالأفراد، فالقانون الجبائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها، وتحدد حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة، في حين أن القانون الإداري يمثل مجموعة القواعد القانونية التي تنظم نشاط الإدارة العامة، وتحدد كيفية تنظيم المرافق العامة وسيرها، كما تنظم العلاقة بين الإدارة والأفراد.

وتظهر العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الإداري من خلال الدور الذي تمارسه الإدارة في تطبيق القوانين الجبائية وتحصيل الضرائب، باعتبارها الجهة المكلفة بتنفيذ السياسة الجبائية للدولة، ومن هنا تتجلى طبيعة العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الإداري ومدى تأثير كل قانون على الآخر.

حيث يؤثر القانون الإداري على القانون الجبائي من خلال تنظيم عمل الإدارة الجبائية وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها، باعتبارها جهازاً إدارياً تابعاً للدولة يتولى تنفيذ القوانين الجبائية، ويتجلى هذا التأثير في عدة جوانب:

*** تنظيم الإدارة الجبائية**

يحدد القانون الإداري كيفية تنظيم المصالح والإدارات التابعة للدولة، ومن بينها الإدارة الجبائية التي تتولى تطبيق القوانين الضريبية، وتتمثل مهمة الإدارة الجبائية في استقبال التصريحات الضريبية، وتحديد الضرائب المستحقة، ومراقبة المكلفين بالضريبة، وتحصيل الإيرادات الجبائية، وبالتالي فإن القانون الإداري يوفر الإطار التنظيمي الذي يسمح للإدارة الجبائية بممارسة مهامها واختصاصاتها، ومثال ذلك تنظيم مصالح الضرائب وتوزيع الاختصاصات بين مختلف المديريات والمصالح المحلية التابعة لها.

*** تحديد اختصاصات الإدارة الجبائية**

يحدد القانون الإداري الاختصاصات التي تتمتع بها الإدارة العامة، وهو ما ينعكس على الإدارة الجبائية من خلال تحديد صلاحيات موظفيها والجهات المختصة بتنفيذ الإجراءات الضريبية، فلا يجوز لأي موظف أو مصلحة جبائية القيام بإجراء خارج حدود الاختصاصات الممنوحة لها قانوناً، ومثال ذلك أنه لا يمكن لموظف تابع للإدارة الجبائية اتخاذ قرار بفرض ضريبة دون الاستناد إلى القوانين والنصوص التي تخوله ذلك.

*** خضوع الإدارة الجبائية لمبدأ المشروعية**

يقوم القانون الإداري على مبدأ المشروعية، ويعني خضوع الإدارة العامة للقوانين والأنظمة وعدم جواز تصرفها خارج الإطار القانوني، وينطبق هذا المبدأ على الإدارة الجبائية، حيث يجب عليها احترام القوانين الجبائية عند فرض الضرائب وتحصيلها ومراقبة المكلفين بها، فلا يجوز للإدارة أن تتعسف في استعمال سلطاتها أو تتخذ قرارات مخالفة للقانون.

*** الرقابة القضائية على أعمال الإدارة الجبائية**

يؤثر القانون الإداري على القانون الجبائي من خلال إخضاع أعمال الإدارة الجبائية للرقابة القضائية، حيث يمكن للمكلف بالضريبة اللجوء إلى القضاء المختص للطعن في القرارات الإدارية الجبائية غير المشروعة، وفقاً للشروط والإجراءات القانونية، وتهدف هذه الرقابة إلى حماية حقوق المكلفين بالضريبة وضمان عدم تعسف الإدارة في استعمال سلطاتها، ومثال ذلك إذا أصدرت الإدارة الجبائية قراراً مخالفاً للقانون، فإنه يمكن للمكلف المتضرر الطعن فيه أمام الجهة القضائية المختصة.

– هذا ولا يقتصر التأثير على القانون الإداري في القانون الجبائي فقط، بل يؤثر القانون الجبائي أيضاً على القانون الإداري، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمكين الإدارة العامة من أداء مهامها وتسيير المرافق العامة، ويتجلى هذا التأثير فيما يلي:

*** تمويل نشاط الإدارة العامة**

تعد الضرائب والرسوم من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نشاط الإدارة العامة، فالإدارة تحتاج إلى الأموال لتغطية نفقاتها، مثل دفع أجور الموظفين، وشراء المعدات والتجهيزات، وصيانة المباني الإدارية، وبالتالي فإن القانون الجبائي يساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان حسن سير الإدارة العامة.

*** ضمان سير المرافق العامة بانتظام**

تحتاج المرافق العامة على غرار المستشفيات والمدارس والجامعات و غيرها من الإدارات العمومية إلى موارد مالية مستمرة حتى تتمكن من أداء خدماتها للمواطنين، وهنا يظهر دور القانون الجبائي في توفير الإيرادات التي تسمح للدولة بتمويل هذه المرافق وضمان استمراريتها وانتظامها.

*** المساهمة في تنفيذ السياسات الإدارية للدولة**

تستعمل الدولة الموارد الجبائية في تنفيذ برامجها ومخططاتها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية فمن خلال الإيرادات الضريبية تستطيع الدولة إنشاء مرافق عامة جديدة، وتحسين الخدمات الإدارية، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية المحلية والوطنية.

كما تظهر العلاقة التكاملية بين القانون الجبائي والقانون الإداري في أن كليهما يساهم في تحقيق المصلحة العامة، ولكن من زاويتين مختلفتين، فالقانون الإداري ينظم نشاط الإدارة العامة ويحدد اختصاصاتها وطرق عملها، بينما يحدد القانون الجبائي القواعد المتعلقة بفرض الضرائب وتحصيلها، ويوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاط الدولة، كما أن الإدارة الجبائية تمثل نقطة الالتقاء بين القانونين، لأنها تخضع للقواعد الإدارية من حيث التنظيم والاختصاص والمشروعية، وتخضع في الوقت نفسه للقواعد الجبائية عند تطبيق الضرائب وتحصيلها، وبالتالي، فإن القانون الإداري يساعد على حسن تنظيم وتسيير الإدارة الجبائية، في حين يساعد القانون الجبائي على توفير الموارد المالية التي تحتاج إليها الإدارة العامة للقيام بوظائفها.

ومن خلال ماسبق تتبين جليا أن العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الإداري هي علاقة ترابط وتكامل، حيث يساهم القانون الإداري في تنظيم الإدارة الجبائية وتحديد اختصاصاتها وضمان خضوعها لمبدأ المشروعية والرقابة القضائية، بينما يساهم القانون الجبائي في توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير الإدارة العامة وضمان استمرارية المرافق العامة.

وعليه، فإن كل من القانون الجبائي والقانون الإداري يكمل أحدهما الآخر في تحقيق المصلحة العامة، إذ لا يمكن للإدارة الجبائية ممارسة مهامها بصورة سليمة دون احترام القواعد الإدارية، كما لا تستطيع الإدارة العامة أداء وظائفها بفعالية دون الموارد المالية التي يوفرها النظام الجبائي.

3- العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الجنائي

يعد القانون الجبائي والقانون الجنائي من فروع القانون التي تنتمي إلى المنظومة القانونية للدولة، رغم اختلاف طبيعة كل منهما وأهدافه، فالقانون الجبائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الضرائب والرسوم، وتحدد كيفية فرضها وتحصيلها، كما تحدد حقوق والتزامات المكلفين بالضريبة، في حين أن القانون الجنائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الأفعال التي تعتبر جرائم، وتبين العقوبات المقررة لها، بهدف حماية النظام العام والمصالح الأساسية للمجتمع.

وتظهر العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الجنائي من خلال أن النشاط الجبائي لا يقتصر على فرض الضرائب وتحصيلها فقط، بل قد يتعرض لبعض المخالفات والتجاوزات التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون، مثل

التهرب الضريبي والغش الجبائي والتزوير في الوثائق المحاسبتية، وبالتالي، يستعين القانون الجبائي بالقواعد الجنائية من أجل حماية النظام الضريبي وضمان احترام الالتزامات الجبائية، وردع كل من تسول له نفسه الإضرار بالخزينة العمومية.

ومن هنا تتجلى طبيعة العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الجنائي ومدى تأثير تأثير كل منهما في الآخر، حيث يؤثر القانون الجنائي على القانون الجبائي من خلال توفير الحماية القانونية للنظام الضريبي، وذلك عن طريق تجريم بعض الأفعال التي تمس بحقوق الخزينة العمومية أو تعرقل عملية تحصيل الضرائب، ويتجلى هذا التأثير في عدة جوانب:

*** تجريم الأفعال التي تمس بالنظام الجبائي**

يقوم القانون الجنائي بتجريم بعض الأفعال التي يرتكبها المكلفون بالضريبة بهدف التهرب من دفع الضرائب أو تخفيض قيمتها بطرق غير قانونية، ومن أهم هذه الأفعال:

+ **التهرب الضريبي:** ويتمثل في استعمال وسائل غير مشروعة للتخلص من دفع الضريبة أو تخفيض مبلغها المستحق قانوناً.

+ **الغش الجبائي:** ويتمثل في استعمال وسائل احتيالية، مثل تقديم معلومات كاذبة أو إخفاء بعض الإيرادات من أجل التهرب من الالتزامات الضريبية.

+ **التزوير في الوثائق المحاسبية:** كالتلاعب بالفواتير أو تقديم وثائق مزورة بهدف التأثير على تحديد الوعاء الضريبي.

+ **إخفاء النشاط أو الإيرادات:** وذلك من خلال عدم التصريح ببعض الأنشطة أو المداخيل الخاضعة للضريبة.

وتكمن أهمية التجريم في حماية الخزينة العمومية، وضمان عدم ضياع الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، ومثال ذلك إذا قام تاجر بإخفاء جزء من مبيعاته عمداً من أجل التصريح بأرباح أقل من الأرباح الحقيقية، فقد يشكل ذلك غشاً جبائياً يعرضه للعقوبات المقررة قانوناً.

*** فرض العقوبات على المخالفات والجرائم الجبائية**

يؤثر القانون الجنائي على القانون الجبائي كذلك من خلال تحديد العقوبات التي يمكن تطبيقها على الأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً تشكل جرائم جبائية، وتختلف هذه العقوبات حسب طبيعة الفعل المرتكب وخطورته، ومن أهمها:

+ **العقوبات المالية:** مثل الغرامات التي تفرض على مرتكبي بعض الجرائم الجبائية.
+ **العقوبات السالبة للحرية:** قد تصل العقوبة إلى الحبس أو السجن في الحالات التي يحددها القانون.

+ **العقوبات التكميلية:** وهي عقوبات إضافية قد يقررها القانون، بحسب طبيعة الجريمة، مثل بعض حالات المصادرة أو الحرمان من ممارسة حقوق معينة.

والهدف من هذه العقوبات هو ردع المخالفين ومنع تكرار الجرائم الجبائية، بالإضافة إلى حماية حقوق الدولة والمجتمع، ويجب التمييز هنا بين الغرامات والزيادات الجبائية التي تفرضها الإدارة بسبب التأخر أو الإخلال بالالتزامات الضريبية، وبين العقوبات الجنائية التي تطبق على الأفعال التي يجرمها القانون.

*** حماية الخزينة العمومية**

تعد الخزينة العمومية المستفيد الأساسي من الإيرادات الضريبية، ولذلك فإن أي غش أو تهرب ضريبي يؤدي إلى الإضرار بالموارد المالية للدولة، وهنا يتدخل القانون الجنائي لحماية هذه الموارد من خلال تجريم الأفعال التي تؤدي إلى ضياع الأموال العامة، وفرض العقوبات على مرتكبيها، وتكمن أهمية هذه الحماية في أن الضرائب تمثل مورداً أساسياً لتمويل النفقات العامة، مثل التعليم، والصحة، والأمن، وإنشاء المرافق العامة.

*** تحقيق الردع العام والخاص**

ويساهم القانون الجنائي في تحقيق نوعين من الردع في المجال الجبائي؛ الردع العام الذي يتمثل في تخويف باقي المكلفين بالضريبة من ارتكاب الجرائم الجبائية، من خلال معرفتهم بوجود عقوبات قانونية، والردع الخاص الذي يتمثل في منع الشخص الذي ارتكب الجريمة من العودة إلى ارتكابها مرة أخرى، عن طريق تطبيق العقوبة المناسبة عليه، وبالتالي فإن العقوبات الجنائية تساعد على تعزيز احترام القوانين الجبائية ونشر ثقافة الالتزام الضريبي.

– كما لا تقتصر العلاقة بين القانونين على تأثير القانون الجنائي في القانون الجبائي، بل يؤثر القانون الجبائي أيضاً على القانون الجنائي، وذلك من خلال تحديد الالتزامات الجبائية التي يشكل الإخلال ببعضها جرائم يعاقب عليها القانون، ويتجلى هذا التأثير فيما يلي:

*** تحديد الالتزامات الجبائية التي تشكل أساساً للمسؤولية الجنائية**

يحدد القانون الجبائي الالتزامات التي يجب على المكلف بالضريبة احترامها، مثل التصريح بالمداخيل والأرباح، وتقديم الوثائق المحاسبتية، ودفع الضرائب المستحقة، وعندما يقوم المكلف بإخلال متعمد بهذه الالتزامات باستعمال وسائل احتيالية، فقد يتحول الفعل من مجرد مخالفة جبائية إلى جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي، ومثال ذلك إذا امتنع شخص عن تقديم تصريح جبائي في الآجال القانونية، فقد تترتب عليه جزاءات جبائية، أما إذا تعمد استعمال وثائق مزورة لإخفاء حقيقة نشاطه وأرباحه، فقد يشكل ذلك جريمة جبائية، وهذا يعني أن القانون الجبائي يحدد الالتزامات، بينما يتدخل القانون الجنائي لمعاقبة الأفعال التي يصفها القانون بأنها جرائم.

*** تحديد الأساس القانوني للجرائم الجبائية**

يساهم القانون الجبائي في تحديد بعض الأفعال التي تشكل جرائم مرتبطة بالنظام الضريبي، كما يبين طبيعة الالتزامات التي يجب احترامها، فلا يمكن اعتبار كل خطأ أو تأخر في دفع الضريبة جريمة جنائية، بل يجب التمييز بين الإخلال بالالتزامات الجبائية الذي تترتب عليه جزاءات إدارية أو مالية، وبين الأفعال التي تتوافر فيها الشروط القانونية للجريمة، وبذلك يساعد القانون الجبائي على تحديد المجال الذي يمكن أن تنشأ فيه المسؤولية الجنائية عن الجرائم الجبائية.

*** تحديد الضرر الناتج عن الجرائم الجبائية**

يساهم القانون الجبائي في تحديد المبالغ الضريبية المستحقة التي تم إخفاؤها أو عدم دفعها نتيجة الغش أو التهرب الضريبي، وهذا الأمر يساعد على تقدير الضرر الذي لحق بالخزينة العمومية، وتحديد المبالغ التي يجب استرجاعها وفقاً للقواعد القانونية، ومثال ذلك إذا أخفت شركة جزءا معينا من أرباحها بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليها، فإن القواعد الجبائية تساعد على تحديد الأرباح الحقيقية والمبلغ الضريبي الذي تم التهرب من دفعه.

*** المساهمة في الكشف عن الجرائم الجبائية**

تتولى الإدارة الجبائية مراقبة التصريحات والوثائق المحاسبتية التي يقدمها المكلفون بالضريبة، وقد تكشف هذه الرقابة عن وجود أفعال تشكل جرائم جبائية، وفي هذه الحالة يمكن اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإحالة الوقائع إلى الجهات المختصة وفقاً للتشريع المعمول به، وبالتالي فإن القانون الجبائي يوفر الآليات الرقابية التي تساعد على اكتشاف الجرائم، بينما يتولى القانون الجنائي تحديد المسؤولية والعقوبات المقررة لها.

كما تظهر العلاقة التكاملية بين القانون الجبائي والقانون الجنائي في أن كليهما يساهم في حماية النظام الجبائي وضمان احترام القواعد القانونية، رغم اختلاف الوسائل والأهداف المباشرة لكل منهما، ويمكن توضيح هذا التكامل من خلال النقاط التالية:

*** حماية النظام الجبائي**

حيث يعمل القانون الجبائي على تنظيم عملية فرض الضرائب وتحصيلها، بينما يعمل القانون الجنائي على حماية هذا النظام من الأفعال غير المشروعة التي تهدد استقراره، فالقانون الجبائي يحدد الواجبات والالتزامات، والقانون الجنائي يفرض العقوبات على من يرتكب الجرائم التي تمس بهذه الالتزامات.

*** حماية حقوق الدولة والمكلفين بالضريبة**

لا تقتصر وظيفة القانون الجنائي على حماية حقوق الدولة والخزينة العمومية فقط، بل تتجاوز ذلك إذ تساهم قواعده أيضاً في حماية المكلفين بالضريبة من التعسف والتجاوزات غير القانونية، فكما يعاقب القانون على الغش والتهرب الضريبي، فإنه يفرض ضرورة احترام مبدأ الشرعية، أي عدم معاقبة أي شخص إلا وفقاً لنص قانوني يجرم الفعل ويحدد العقوبة، وبالتالي فإن القانونين يساهمان في تحقيق التوازن بين حق الدولة في تحصيل الضرائب وحق المكلف في الحماية القانونية.

*** تحقيق العدالة الجبائية**

يساهم القانون الجبائي في توزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين وفقاً للقواعد القانونية، بينما يساهم القانون الجنائي في منع الأشخاص من التخلص من التزاماتهم باستعمال وسائل احتيالية، فلو لم توجد عقوبات رادعة للغش والتهرب الضريبي، فقد يتحمل المكلفون الملتزمون أعباءً أكبر مقارنة بالأشخاص الذين يتهربون من دفع الضرائب، لذلك فإن تدخل القانون الجنائي يساعد على تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بالضريبة.

*** التمييز بين المخالفة الجبائية والجريمة الجبائية**

من أهم مظاهر العلاقة بين كل من القانون الجبائي والقانون الجنائي ضرورة التمييز بين المخالفات الجبائية والجرائم الجبائية، فالمخالفة الجبائية هي إخلال بالتزام جبائي يترتب عليه جزاء مالي أو إداري، مثل التأخر في تقديم التصريح أو دفع الضريبة، في حين أن الجريمة الجنائية هي فعل يجرمه القانون، مثل استعمال وسائل احتيالية أو تزوير وثائق بهدف التهرب من دفع الضرائب.

ولا يعني ذلك أن كل تأخر أو خطأ جبائي يشكل جريمة، بل يجب توافر الأركان والشروط التي يتطلبها النص القانوني، وهذا التمييز مهم لأنه يحدد طبيعة المسؤولية والجهة المختصة والإجراءات والعقوبات التي يمكن تطبيقها.

*** المبادئ القانونية التي تحكم العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الجنائي**

تخضع العلاقة بين القانونين لمجموعة من المبادئ القانونية التي تضمن حماية الحقوق والحريات، ومن أهمها:

+ **مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات:** لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، فلا يجوز معاقبة شخص عن فعل لم يجرمه القانون.
+ **مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية:** لا يتحمل الشخص المسؤولية الجنائية إلا عن الأفعال التي تنسب إليه وفقاً للقانون.

+ **مبدأ افتراض البراءة:** يعتبر الشخص بريئاً إلى أن تثبت إدانته وفقاً للإجراءات القانونية.

+ **مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي الأشد:** لا يجوز تطبيق قانون جنائي أشد على أفعال ارتكبت قبل دخوله حيز التنفيذ، وفقاً للقواعد القانونية المعمول بها.

وتشكل هذه المبادئ ضمانات أساسية تمنع التعسف في استعمال السلطة وتحقق التوازن بين حماية الخزينة العمومية واحترام حقوق الأفراد.

ومما سبق تتضح لنا جليا أن العلاقة بين القانون الجبائي والقانون الجنائي هي علاقة تكامل وترابط، حيث يتولى القانون الجبائي تنظيم الالتزامات الضريبية وتحديد كيفية فرض الضرائب وتحصيلها، بينما يتدخل القانون الجنائي لحماية النظام الجبائي من الأفعال الإجرامية، مثل الغش والتهرب الضريبي والتزوير في الوثائق المحاسبتية، وذلك من خلال تحديد الجرائم والعقوبات المقررة لها.

كما يساهم القانون الجبائي في تحديد الالتزامات التي يشكل الإخلال المتعمد ببعضها أساساً للمسؤولية الجنائية، وعليه فإن التعاون بين القانونين يهدف إلى حماية الخزينة العمومية، وتحقيق العدالة الجبائية، وضمان احترام القوانين، مع المحافظة على حقوق المكلفين بالضريبة وحرياتهم.

4- العلاقة بين القانون الجبائي والقانون المدني

يعد كل من القانون الجبائي والقانون المدني من فروع القانون، إلا أنهما يختلفان من حيث طبيعة القواعد القانونية التي ينظمانها والأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، فالقانون الجبائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الضرائب والرسوم، وتحدد كيفية فرضها وتحصيلها، كما تنظم العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة، أما القانون المدني فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأفراد، سواء كانت علاقات مالية أو شخصية، مثل العقود والالتزامات والملكية والمسؤولية المدنية.

ورغم اختلاف مجال تطبيق كل منهما، إلا أن هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث يعتمد القانون الجبائي في العديد من المسائل على المفاهيم والقواعد التي ينظمها القانون المدني، خاصة فيما يتعلق بالملكية والعقود والالتزامات والأشخاص والأموال، ومن هذا المنطلق تتضح جليا طبيعة العلاقة بين القانون الجبائي والقانون المدني.

- فالقانون المدني يؤثر على القانون الجبائي من خلال المفاهيم والقواعد القانونية التي يستعين بها المشرع الجبائي عند تنظيم المسائل الضريبية، ويتجلى هذا التأثير في عدة جوانب:

*** تأثير القانون المدني من حيث الأشخاص**

يحدد القانون المدني المركز القانوني للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويبين حقوقهم والتزاماتهم وأهليتهم القانونية، ويستفيد القانون الجبائي من هذه الأحكام عند تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة، سواء كانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات، ومثال ذلك عندما يمارس شخص طبيعي نشاطاً تجارياً أو تؤسس مجموعة من الأشخاص شركة، فإن القانون المدني يساعد على تحديد الشخصية القانونية والحقوق والالتزامات، بينما يحدد القانون الجبائي الالتزامات الضريبية المترتبة على النشاط والأرباح.

*** تأثير القانون المدني من حيث الملكية والأموال**

ينظم القانون المدني حق الملكية، ويحدد أنواع الأموال العقارية والمنقولة، كما يبين طرق اكتساب الملكية وانتقالها، ويعتمد القانون الجبائي على هذه المفاهيم عند فرض بعض الضرائب المرتبطة بالملكية أو نقل الأموال والتصرف فيها، ومثال ذلك عند امتلاك شخص لعقار أو قيامه ببيع عقار، يستعين القانون الجبائي بالمفاهيم المدنية المتعلقة بالملكية ونقلها لتحديد الآثار والالتزامات الضريبية المترتبة على العملية.

*** تأثير القانون المدني من حيث العقود والالتزامات**

يحدد القانون المدني القواعد المتعلقة بالعقود، مثل عقد البيع والإيجار والهبة، كما ينظم الالتزامات الناشئة عنها وآثارها القانونية، ويستفيد القانون الجبائي من هذه القواعد لتحديد العمليات والتصرفات التي قد يترتب عليها التزام ضريبي، ومثال ذلك عند إبرام عقد بيع بين شخصين، يحدد القانون المدني حقوق البائع والمشتري والتزاماتهما، بينما يحدد القانون الجبائي الضرائب والرسوم التي قد تترتب على عملية البيع وفقاً للتشريع المعمول به.

*** تأثير القانون المدني من حيث المسؤولية والالتزامات**

ينظم القانون المدني المسؤولية المدنية والالتزامات الناشئة عن العلاقات بين الأفراد، ويحدد كيفية تنفيذ الالتزامات والآثار المترتبة على الإخلال بها، أما القانون الجبائي فيستفيد من بعض هذه المفاهيم عند تنظيم الالتزامات المالية للمكلفين بالضريبة، مع مراعاة خصوصية الالتزام الضريبي باعتباره التزاماً قانونياً تجاه الدولة.

– كما لا يقتصر التأثير على القانون المدني في القانون الجبائي فقط، بل يؤثر القانون الجبائي أيضاً على العلاقات المدنية بين الأفراد، وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم على بعض التصرفات والمعاملات القانونية، ويتجلى هذا التأثير فيما يلي:

* **التأثير على العقود والتصرفات القانونية**

قد يؤدي إبرام بعض العقود المدنية إلى نشوء التزامات جبائية، حيث تخضع بعض التصرفات مثل البيع والإيجار والهبة إلى بعض الضرائب والرسوم التي يحددها القانون، ومثال ذلك عقد بيع عقار، حيث لا تقتصر آثار عقد البيع على انتقال الملكية من البائع إلى المشتري فقط، بل قد تترتب عليه أيضاً حقوق ورسوم جبائية يجب دفعها وفقاً للقانون.

* **التأثير على حق الملكية**

قد يترتب على امتلاك بعض الأموال، خاصة العقارات، التزامات ضريبية يحددها القانون الجبائي، وبالتالي، فإن ممارسة الشخص لحقه في الملكية قد تكون مرتبطة بواجبات مالية تجاه الدولة، وذلك وفقاً للقواعد القانونية المعمول بها.

* **التأثير على المعاملات المالية**

تخضع بعض الأنشطة والمعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات لضرائب ورسوم، مما يجعل القانون الجبائي يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التصرفات المدنية، ومثال ذلك عند قيام شخص ببيع عقار للغير فإنه تنشأ علاقة تعاقدية مدنية بين البائع والمشتري، وقد يترتب على الدخل الناتج عن البيع التزام ضريبي وفقاً للتشريع الجبائي.

– كما تظهر العلاقة التكاملية بين القانونين في أن القانون المدني يوفر المفاهيم والقواعد الأساسية التي يستعين بها القانون الجبائي في تنظيم العديد من المسائل الضريبية، فالقانون المدني يحدد طبيعة الأشخاص والأموال والعقود والالتزامات، بينما يستعمل القانون الجبائي هذه المفاهيم لتحديد الوقائع والتصرفات التي تنشأ عنها الالتزامات الضريبية.

كما أن القانون المدني ينظم العلاقات الخاصة بين الأفراد، في حين يتدخل القانون الجبائي لفرض الضرائب والرسوم على بعض العمليات والتصرفات التي يقومون بها، وبالتالي فإن القانونين يكمل أحدهما الآخر، حيث لا يمكن فهم بعض المسائل الجبائية المتعلقة بالعقود والملكية والأموال دون الرجوع إلى المفاهيم المدنية.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن القانون الجبائي يتمتع بخصوصية واستقلال نسبي، إذ يمكن للمشرع الجبائي أن يعتمد مفاهيم خاصة تختلف عن المفاهيم المدنية متى نص القانون على ذلك، فلا تكون القواعد المدنية مطبقة بصورة مطلقة في المجال الجبائي.

ومن خلال ما سبق بيانه نستنتج أن العلاقة بين القانون الجبائي والقانون المدني هي علاقة تكامل وتأثير متبادل، حيث يستعين القانون الجبائي بالقواعد المدنية المتعلقة بالأشخاص والأموال والملكية والعقود والالتزامات عند تحديد الالتزامات الضريبية، بينما يؤثر القانون الجبائي على العلاقات المدنية من خلال فرض الضرائب والرسوم على بعض المعاملات والتصرفات القانونية، وعليه فإن القانون المدني يوفر الأساس القانوني للعديد من التصرفات والعلاقات الخاصة، في حين يتولى القانون الجبائي تحديد آثارها المالية والضريبية، مع احتفاظه بخصوصيته واستقلاله في تنظيم المسائل الجبائية.

5- العلاقة بين القانون الجبائي والقانون التجاري

يُعتبر كل من القانون الجبائي والقانون التجاري من فروع القانون التي تنظم الحياة الاقتصادية والمالية، حيث يرتبطان بالنشاط التجاري والمؤسسات الاقتصادية .فالقانون الجبائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها، وتحدد الالتزامات الجبائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، في حين أن القانون التجاري فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية والتجار والشركات التجارية، وتحدد حقوقهم والتزاماتهم في ممارسة النشاط التجاري.

وتظهر العلاقة بين القانونين من خلال ارتباط فرض الضرائب بممارسة الأنشطة التجارية، حيث يعتمد القانون الجبائي على القواعد والمفاهيم التجارية لتحديد طبيعة النشاط التجاري والأرباح الناتجة عنه، بينما يساهم القانون الجبائي في تنظيم الجانب المالي للنشاط التجاري من خلال تحديد الضرائب والرسوم المستحقة على التجار والشركات، ومن هنا تتجلى العلاقة بين كل من القانون الجبائي والقانون التجاري.

- حيث يؤثر القانون التجاري على القانون الجبائي من خلال القواعد والمفاهيم التي ينظمها والمتعلقة بالتجار والأعمال التجارية والشركات، حيث يستعين القانون الجبائي بهذه القواعد لتحديد الالتزامات الضريبية المترتبة على ممارسة النشاط التجاري، ويتجلى هذا التأثير في عدة جوانب:

*** تحديد صفة التاجر والنشاط التجاري**

يحدد القانون التجاري الأشخاص الذين يكتسبون صفة التاجر، كما يحدد الأعمال التي تعتبر أعمالاً تجارية، ويستفيد القانون الجبائي من هذه الأحكام لتحديد الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة التجارية والخاضعين للالتزامات الضريبية الناتجة عنها، ومثال ذلك الشخص الذي يمارس نشاط البيع والشراء بهدف تحقيق الربح، يكتسب صفة التاجر وفقاً للشروط القانونية، ويخضع للالتزامات الجبائية المرتبطة بنشاطه.

*** تأثير القانون التجاري على الشركات التجارية**

ينظم القانون التجاري تأسيس الشركات التجارية وأنواعها وشخصيتها المعنوية، كما يحدد حقوقها والتزاماتها وكيفية تسييرها، ويعتمد القانون الجبائي على هذه الأحكام لتحديد النظام الضريبي المطبق على الشركات، والضرائب المستحقة على الأرباح التي تحققها، ومثال ذلك عند تأسيس شركة تجارية، فإن القانون التجاري هو الذي شكلها القانوني وكيفية تأسيسها، بينما يحدد القانون الجبائي الضرائب التي تخضع لها الأرباح الناتجة عن نشاطها.

*** تأثير القانون التجاري على المحاسبة التجارية**

يلزم القانون التجاري التجار والشركات بمسك بعض الدفاتر والوثائق المحاسبتية التي تسمح بتسجيل العمليات التجارية ومتابعة الوضعية المالية للنشاط، وتكتسب هذه الوثائق أهمية في المجال الجبائي، لأنها تساعد الإدارة الجبائية على مراقبة النشاط التجاري وتحديد الأرباح الحقيقية التي يجب أن تخضع للضريبة، ومثال ذلك تستعين الإدارة الجبائية بالدفاتر المحاسبية والفواتير والوثائق التجارية للتأكد من صحة التصريحات الضريبية المقدمة من طرف التاجر.

– كما لا يقتصر التأثير على القانون التجاري في القانون الجبائي فقط، بل يؤثر القانون الجبائي أيضاً على النشاط التجاري، من خلال فرض الضرائب والرسوم على التجار والشركات والمعاملات التجارية، ويتجلى هذا التأثير فيما يلي:

*** فرض الضرائب على الأرباح التجارية**

يخضع النشاط التجاري للضرائب التي يحددها القانون الجبائي، حيث تفرض الضرائب على الأرباح الناتجة عن ممارسة النشاط التجاري، سواء من طرف الأشخاص الطبيعيون أو من طرف الشركات التجارية وفقاً للنظام الضريبي المطبق، ويؤثر ذلك على الوضعية المالية للتاجر أو الشركة، لأن الضرائب تمثل جزءاً من الأعباء المالية المرتبطة بالنشاط التجاري.

*** التأثير على المعاملات التجارية**

قد تخضع بعض العمليات التجارية، مثل البيع والشراء وتقديم الخدمات لضرائب ورسوم يحددها القانون الجبائي، وهذا يجعل القانون الجبائي يؤثر على تكلفة المعاملات التجارية والأسعار والأرباح التي تحققها المؤسسات، ومثال ذلك عند قيام شركة ببيع منتجاتها، قد تخضع العملية للرسم على القيمة المضافة وفقاً للشروط والنسب المحددة قانوناً.

*** التأثير على تأسيس الشركات واستمرار نشاطها**

تترتب على تأسيس الشركات وممارسة الأنشطة التجارية مجموعة من الالتزامات الجبائية، مثل التسجيل لدى المصالح المختصة وتقديم التصريحات الضريبية ودفع الضرائب المستحقة، كما أن عدم احترام هذه الالتزامات قد يؤدي إلى فرض غرامات وجزاءات جبائية، مما يؤثر على الوضعية المالية للشركة واستمرار نشاطها.

– وتظهر العلاقة التكاملية بين القانونين في أن القانون التجاري ينظم النشاط التجاري من حيث التأسيس والممارسة والتسيير، بينما ينظم القانون الجبائي الجانب المالي والضريبي الناتج عن هذا النشاط، فالقانون التجاري يحدد صفة التاجر وطبيعة الشركات والأعمال التجارية، في حين يحدد القانون الجبائي الضرائب التي يجب دفعها نتيجة ممارسة هذه الأنشطة، كما أن القانون التجاري يوفر الوثائق والمعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في مراقبة التصريحات وتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة.

وبالتالي، فإن القانونين يكمل أحدهما الآخر في تنظيم الحياة الاقتصادية للدولة، حيث يساهم القانون التجاري في ضمان ممارسة النشاط التجاري بصورة قانونية، بينما يساهم القانون الجبائي في توفير الموارد المالية للدولة وتنظيم الالتزامات الضريبية للتجار والشركات.

وفي الأخير نستنتج أن العلاقة بين القانون الجبائي والقانون التجاري هي علاقة ترابط وتكامل، حيث يستعين القانون الجبائي بالقواعد التجارية المتعلقة بالتجار والشركات والأعمال التجارية والمحاسبة لتحديد الالتزامات الضريبية، بينما يؤثر القانون الجبائي على النشاط التجاري من خلال فرض الضرائب والرسوم على الأرباح والمعاملات التجارية.

وعليه، فإن القانون التجاري ينظم النشاط التجاري من الناحية القانونية، في حين ينظمه القانون الجبائي من الناحية المالية والضريبية، مما يجعل القانونين ضروريين لضمان تنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مصالح التجار ومصلحة الدولة.